مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية)
اسم الكاتب: هكار محمد سليم عبدالله، دلفين محمود رسول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3754
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Diagnosing the reality of Murabaha financing in Islamic banks (Analytical study of a sample of Iraq Islamic banks)

Hakar M. S. Abdullah[1]; Dilveen M. Rasol[2]
[1&2] Accounting Department, Technical Institute of Administration - Duhok/ Duhok Polytechnic University

Corresponding author: Hakar M. S. Abdullah, College of Accounting Department, Technical Institute of Administration - Duhok/ Duhok Polytechnic University,hakar.mohammed@dpu.edu.krd

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.130878.1112

Article History: *Received*:17/7/2021; *Revised*: 5/8 /2021; *Accepted:*15 /8/2021; *Published*: 1/3/2022.

Abstract

The Murabaha financing formula represents one of the important tools for Islamic banks that they use in their investment banking activity and the most widespread on, and in order for these banks to be able to maintain their customers and gain other new customers; It is necessary to pay attention to various legitimate investment methods, including Murabaha financing, and to manage it efficiently and effectively to achieve its declared goals to support economic activity and comprehensive economic and social development.

The goal of this research is to diagnose the reality of Murabaha financing in Islamic banks (the study sample) through a set of financial ratios which are: (the percentage of return on investment, the profitability ratio of the investment method, the relative weight of the Murabaha formula, the growth rate) and through the analysis of bank data (the study sample) for the period from (2015-2019), which numbered (5) banks from among the banks listed in the Iraq Stock Exchange. One of the most important findings of the study is the high rate of return on investment for the Murabaha financing formula in the surveyed banks, which is a positive indicator and indicates the development of the efficiency of using the Murabaha financing formula by banks (the study sample). In light of the results, the study suggests the necessity for the surveyed banks to focus on maximizing the rate of return on investment by investing in the Murabaha formula, because the higher the rate of return through investing in Murabaha financing, the more this leads to maximizing the total revenues.

Keywords:
simple Murabaha, Murabaha for ordering to buy, profitability criterion, investment criterion.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 133
March 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Abdullah, Hakar M. S., Rasol, Dilveen M. (2022).“Diagnosing the reality of Murabaha financing in Islamic banks (Analytical study of a sample of Iraq Islamic banks)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*133*), 154 -176 , https://doi.org/10.33899/tanra.2021.130878.1112

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٣))،
آذار ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: عبدالله ،هكار محمد سليم، رسول، دلفين محمود (٢٠٢٢)." تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية) دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية" *تنمية الرافدين*، ٤١ (١٣٣)، ١٥٤-١٧٦،
https://doi.org/10.33899/tanra.2021.130878.1112

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية)

هكار محمد سليم عبد الله[١] ، دلفين محمود رسول [٢]

[٢&١] **قسم المحاسبة، المعهد التقني الإداري، دهوك، جامعة دهوك التقنية**

المؤلف المراسل: هكار محمد سليم عبدالله، قسم المحاسبة، المعهد التقني الإداري، دهوك، جامعة دهوك التقنية ،

hakar.mohammed@dpu.edu.krd

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.130878.1112

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢١/٧/١٧؛ *التعديل والتنقيح*: ٢٠٢١/٨/٥؛ *القبول*: ٢٠٢١/٨/١٥؛ *النشر*: ٢٠٢٢/٣/١.

المستخلص

تمثل صيغة التمويل بالمرابحة أحد الأدوات المهمة للمصارف الإسلامية التي يستخدمها في نشاطها المصرفي الإستثماري وأكثرها انتشاراً، ولكي تتمكن هذه المصارف من المحافظة على زبائنها وكسب زبائن آخرين جدد؛ فلابد من الاهتمام بأساليب الاستثمار الشرعية المتنوعة ومن بينها التمويل بالمرابحة وادارتها بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافها المعلنة لدعم النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

هَدَفَتَ الدراسة إلى تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) من خلال مجموعة من النسب المالية، وهي: (نسبة العائد على الاستثمار، نسبة ربحية وسيلة الاستثمار، الوزن النسبي لصيغة المرابحة، معدل النمو) ومن خلال تحليل بيانات المصارف (عينة الدراسة) للفترة من (2019-2015)، والبالغ عددها (5) مصارف من بين المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الدراسة هي ارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصيغة التمويل بالمرابحة في المصارف المبحوثة، والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً، ويدل على تطور كفاءة استخدام صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف (عينة الدراسة). وفي ضوء نتائج تقترح الدراسة ضرورة قيام المصارف المبحوثة بتركيز على تعظيم نسبة العائد على الاستثمار من خلال الاستثمار في صيغة المرابحة، لأنه كلما ارتفعت نسبة العائد من خلال الاستثمار في التمويل بالمرابحة كلما أدى ذلك إلى تعظيم إجمالي الايرادات.

الكلمات الرئيسة

المرابحة البسيطة، المرابحة للآمر بالشراء، معيار الربحية، معيار الاستثمار

المقدمة

انتشر واتسع نطاق العمل المصرفي الإسلامي بحيث أصبح يزاول في معظم البلدان الإسلامية، وفي بعض المجتمعات غير الإسلامية أيضا. وحيث أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية لا تختلف عن المصارف التقليدية من حيث كونها وسيطاً مالياً يعمل على جمع وتعبئة المدخرات لإعادة ضخها في الاقتصاد، فإنه لتقييم أدائها شقين، شق متعلق بقدرة وكفاءة المصرف في جذب الأموال، وشق متعلق بالجانب الآخر من الوساطة، وهو توظيف الأموال المتاحة بما يحقق أهداف المصرف، إذ يتم توظيف الأموال في هذه المصارف من خلال عدد من العقود والأدوات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي مقدمتها صيغة التمويل بالمرابحة، حيث يعتبر هذه صيغة من أكثر الصيغ الاستثمارية استخداما من قبل معظم المصارف الإسلامية، خاصة في بداية نشأة هذه المصارف، وساعدت هذه الصيغة في تحسين المركز المالي للمصارف الإسلامية، وفي زيادة قدرتها على تحمل المخاطر، مما ساعدها على التوسع وتقديم منتجات جديدة.

وقُسِّمَ هيكل الدراسة إلى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة، في حين خصص المبحث الثاني الجانب النظري للتمويل بالمرابحة، وذهب المبحث الثالث إلى تحليل لنسب التمويل بالمرابحة، أما المبحث الرابع فقد تضمن أهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن النظام المالي الإسلامي أثبت كفاءته في إدارة القروض، خصوصا في ظل المتغيرات الحالية حتى إن الأنظمة المصرفية والمؤسسات التقليدية اصبحت تعمل وفقا للإطار الذي يسير عليه النظام المالي الإسلامي. وتجدر الاشارة إلى أن معظم الاستثمارات اليوم في المصارف الإسلامية تمثل التمويل بالمرابحات، لأنه قد تصل إلى أكثر من 80% من حجم الاستثمارات في بعض المصارف الإسلامية، وكذلك فإن نسبة التمويل بالمرابحة تختلف من مصرف لاخر، ومن دولة إلى أخرى. ومن خلال الاطلاع الباحثين على الدراسات السابقة المتعلقة بصيغة التمويل بالمرابحة، تم الإدراك أن هناك القليل من الدراسات –وخاصة في العراق– أخذت بنظر الاعتبار قياس وتحديد نشاط المرابحة ومدى كفاءة استخدامها في المصارف الإسلامية– هذا بحسب علم الباحثين، لذلك كان من الضروري عمل دراسة لغرض تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية للفترة من 2015 إلى 2019.

ولذلك فإنه يمكن وصف مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1– ما مدى فعالية هذه الصيغة بزيادة ربحية المصارف الإسلامية بصفة عامة؟

2- ما مدى اعتماد المصارف الإسلامية على الاستثمار في صيغة التمويل بالمرابحة، وما مدى نموها في المصارف الإسلامية؟

3- ما مدى كفاءة المصارف في استخدام صيغة المرابحة؟

4- ما مدى كفاءة المصارف في استخدام أموالها المتاحة من خلال الاستثمارفي صيغة التمويل بالمرابحة؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الحاجة المتزايدة لتقويم واقع نشاط التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، بعد أن جاوزت عمر غير قصير من العمل المتنامي والنجاح المشهود من حيث معدلات النمو، وبما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعيدا عن الربا والظلم والاحتكار.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيس للدراسة من خلال تشخيص واقع المرابحة في المصارف الإسلامية العراقية، فضلاً عن ذلك، ويهدف الدراسة ايضاً إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- تحديد مدى كفاءة المصارف الإسلامية العراقية في استخدام الأموالها المتاحة من خلال الاستثمارفي صيغة التمويل بالمرابحة.

2- قياس نشاط التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية العراقية ومدى نموها والاعتماد عليها من قبل هذه المصارف.

رابعاً: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية والتي عددها (19) مصرفاً إسلامياً، وتكونت عينة الدراسة العمدية من (5) مصارف، وكما هو موضح في الجدول (1)، وقد تم إختيار هذه المصارف للأسباب الآتية:

1- لأنها من أقدم وأكبر المصارف الإسلامية في العراق. أما المصارف الإسلامية الأخرى المدرجة الآن في سوق العراق للاوراق المالية حديثة التأسيس، حيث كانت نشاطها بالبداية شركات تحويل المالي ثم تحولت – خاصة في سنة 2016- إلى مصارف إسلامية، لهذا لم يتم ادراجها ضمن عينة الدراسة من قبل الباحثين.

2- عدم توافر البيانات المطلوبة لأغلب المصارف الإسلامية العراقية ولعدة السنوات.

والجدول (1) يوضح أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة.

الجدول (1) أهم المؤشرات الخاصة بالمصارف (عينة الدراسة)

ت	المؤشرات / المصارف	سنة التأسيس	رأس المال في سنة التأسيس بـ (دينار)	رأس المال في سنة 2019 بـ (دينار)	نوع الملكية
1	المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	1992/12/19	126 مليون	250 مليار	مساهمة خاصة %100
2	مصرف كوردستان الإسلامي	2005/3/13	50 مليار	400 مليار	مساهمة خاصة %100
3	المصرف الوطني الإسلامي	2005/5/5	25 مليار	251 مليار	مساهمة خاصة %100
4	مصرف ايلاف الإسلامي	2007/6/28	8 مليار	250 مليار	مساهمة خاصة %100
5	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	2009/4/1	25 مليار	255 مليار	مساهمة خاصة %100

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

خامساً: فرضية الدراسة الرئيسة:

تتوافر صيغة التمويل بالمرابحة في المصارف عينة الدراسة بالاستناد إلى توافر مجموعة من المؤشرات المالية، ويتفرع منها عدد من الفرضيات الفرعية وهي:

1. توفر نسبة العائد على الاستثمار المعلومات المناسبة لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار المتمثلة بصيغة التمويل بالمرابحة مقارنة باجمالي ايرادات الاستثمار في المصارف (عينة الدراسة).
2. توفر نسبة ربحية وسيلة الاستثمار المعلومات المناسبة لقياس الارباح الناتجة عن استخدام الأموال في تلك الأداة الاستثمارية المتمثلة بصيغة التمويل في المصارف (عينة الدراسة).
3. يوفر الوزن النسبي لصيغة المرابحة المعلومات المناسبة لتحديد الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى التي تستخدمها المصارف (عينة الدراسة).
4. يوفر معدل نمو صيغة التمويل بالمرابحة المعلومات المناسبة للحكم على كفاءة المصارف (عينة الدراسة) في استخدام الأموال المتاحة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة من المرتكزات الأساسية التي تُثري أيّ دراسة علمية جديدة. وفيما يأتي عرض لعدد من الدراسات السابقة التي أتيح للباحث الاطلاع عليها، والخاصة بموضوع الدراسة الحالية:

1- دراسة (Bin Ellias، 2007) بعنوان تسعير منتجات المرابحة والإجارة في ماليزيا: تحليل نقدي من منظور الشريعة. فقد سعت إلى البحث عن قواعد المصارف الإسلامية في تحديد الأسعار لمنتجاتها كالمرابحة،

والإجارة، لكونهما تشبهان معدل الفائدة الأساسية، ولتعلقهما بعملية التمويل، وتسديد الديون. وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث المكتبي الاستقرائي، .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: جواز الإعتماد على معدل الفائدة الأساسية بوصفه مقياساً بشرط وجود الجهد المبذول، والمساهمة من قبل المصارف الإسلامية، ومن قبل الجهة الرسمية كالبنك المركزي الماليزي في تحديد المعيار الإسلامي لمعدل الفائدة لدى المصارف الإسلامية. وتبين من خلال الدراسة جواز الاعتماد على معدل الفائدة، وهو أمر معتاد في تسعير المنتجات الإسلامية وبالذات المرابحات والإجارة، وهذا يفيد ويثري الجانب النظري من هذه الدراسة وفي فهم آلية تحديد أسعار بيع المرابحة في المصارف الإسلامية.

2- دراسة (Abdul-Khaliq, 2014) بعنوان مقارنة بين المرابحة والاستصناع في الصيرفة الإسلامية في الأردن، هدفت الدراسة إلى اجراء مقارنة بين استثمارين إسلاميين "إستصناع" ومرابحة في الصيرفة الإسلامية في الأردن. وأظهرت النتائج أخيرًا أن 42٪ في المتوسط من الاستثمارات التي تقدمها البنوك الإسلامية في الأردن هي استثمارات إسلامية. ومن ناحية أخرى فإن غالبية الاستثمارات الإسلامية تنسب إلى المرابحة وتتجاهل الاستثمار الإسلامي الآخر "الاستصناع". أوصت هذه الدراسة البنوك الإسلامية في الأردن بزيادة اعتمادها على الشكل الإسلامي "الاستصناع" ، لأن هذا النوع من أدوات الاستثمار الإسلامي يؤدي دورًا مهمًا في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وإيجاد طرائق فعالة للتعامل مع البنوك الأخرى. في جميع أنحاء العالم.

3- دراسة (سكيك، 2015) بعنوان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل، هدفت لتعرف على أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل في المشاريع الصغيرة، وقد توصلت لنتائج أهمها أن الإغاثة الإسلامية تطبق عدداً من المعايير التي تحكم حجم ونوعية التمويل الذي يهدف إلى نمو رأس المال العامل، كما تتبع سياسات واضحة تعمل على تشجيع المستثمرين والتي تلبي متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لصيغة المرابحة للأمر بالشراء باعتبارها بديلاً مناسباً عن مصادر التمويل التقليدية. وقد أوصت بضرورة قيام الإغاثة الإسلامية بتصميم خطة عمل واضحة تتعلق بآفاق التوسع في التمويلات الممنوحة، مع ضرورة العمل نحو توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تسهم في ضبط فترة التحصيل بهدف المساعدة في استرجاع رأس المال.

4- دراسة (الحنيطي وملاحيم، 2016) بعنوان أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية، هدفت إلى إبراز تحديد سعر المرابحة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة في تحديده وما الأساس أو المراجع التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد سعر المرابحة. وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن هناك أثراً لسعر المرابحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية، وكذلك وجود أثر لسعر على العائد على حقوق الملكية. وقد أوصت بزيادة تنوع أدوات وصيغ التمويل الإسلامي.

5- دراسة (Shah& Niazi, 2019) بعنوان قضايا في التنفيذ المعاصر للمرابحة، يهدف هذا البحث إلى استكشاف قضايا التنفيذ المعاصر للمرابحة في باكستان. لهذا الغرض ، تم تحليل الاتفاقيات الأنموذجية

للمرابحة، التي تم الحصول عليها من بنك الدولة الباكستاني (SBP) ومصرفين إسلاميين (IB-I و IB-II)، ومن خلال تحليل، تم تحديد 7 مخاوف / قضايا في شكل أسئلة مفتوحة. تمت مناقشة هذه القضايا مع 30 من علماء الشريعة من خلال مقابلات شبه منظمة من أجل التحقق منها باعتبارها قضايا شرعية أو توضيحها على أنها ليست قضايا شرعية. وأكدت النتائج الدراسة إلى عدم وجود مشكلة شرعية في تعيين العميل كوكيل من قبل البنك ولكن تحويل مخاطر المورد إلى الوكيل كان مسألة شرعية عملية. علاوة على ذلك ، تم التأكيد على ملء وتوقيع جميع مستندات المرابحة في نفس الوقت على أنه مسألة شرعية جادة تعادل بيع سلعة دون تحمل مخاطر الملكية التي تخلق مشكلة شرعية أخرى. إن تحويل جميع أنواع المخاطر إلى العميل سواء بصفته وكيلاً أو كمستهلك نهائي يعكس المرابحة بأكملها على أنها كعبء.

6- دراسة (المومني، 2020) بعنوان المرابحة العكسية حقيقتها وصورها واحكامها الفقهية، إذ تناول البحث إحدى منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وهي المرابحة العكسية وذلك من خلال بيان حقيقتها وصورها وأحكامها الفقهية. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أبرزها: إن المرابحة العكسية هي إحدى أشكال المرابحة يكون فيها الآمر بالشراء هو المؤسسة المالية والمأمور هو العميل، وذلك عكس ما هو متعارف لذا سميت بهذا الاسم. وأن المرابحة العكسية تتم بطريقتين: الأولى: المرابحة العكسية على سلع مقصودة لذاتها، والثانية: المرابحة العكسية على سلع وسيطة غير مقصودة لذاتها، وأنه يندرج تحت هاتين الطريقتين عدة صور تختلف في أحكامها الفقهية.

7- دراسة (الرقيعي وآخرون، 2020) بعنوان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في دولة فلسطين خلال الفترة الزمنية الممتدة (2009 – 2018). ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت الدراسة على البنك الفلسطيني الإسلامي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني، وهذا مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء، مما قد يسهم في زيادة الاستثمارات في أصول البنك الإسلامي الفلسطيني. وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على كلٍ من العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني، مما يعود بشكل إيجابي ومباشر على المساهمين، وبالتالي ارتفاع قيمة السهم في سوق الأوراق المالية. وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: الاهتمام بتنويع توظيف الموارد المالية لدى البنك الإسلامي الفلسطيني، وذلك بتفعيل أكثر لصيغ التمويل الأخرى، والعمل على تحقيق التوازن بين صيغ التمويل الإسلامية.

8- دراسة (Putra Et al, 2020) بعنوان تطبيق الغرامة في اتفاقية المرابحة على الصيرفة الشرعية في باندا آتشيه، الغرض من هذه الدراسة هو شرح تطبيق الغرامة الواردة في اتفاقية المرابحة في الصيرفة الإسلامية

في باندا آتشيه. يستخدم هذا النوع من البحث البيانات الأولية أو البحث القانوني التجريبي الذي يفحص تعريف القانون (غير المكتوب) والبحث عن فعالية القانون كموضوع للبحث. إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج نوعي ومقدم بشكل تحليلي وصفي. وأظهرت النتائج درجة عالية من الإهمال بين العملاء فيما يتعلق بمبدأ الغرامات ، ولا يزال البعض يوقع العقد على الفور دون محاولة فهم شروط العقد. علاوة على ذلك ، يعتبر عدم وجود تواصل مباشر وإشراف من قبل البنك من العوامل الأخرى التي تمنع عمل العملاء من العمل بشكل طبيعي دون تأخير سداد الأقساط ، وبناءً على نتائج هذه الدراسة، يُقترح على العملاء فهم عقد المرابحة وقراءته قبله. تم التوقيع عليه حتى يتمكنوا من الاعتراض على دفع الغرامة عندما يتعذر عليهم الدفع. علاوة على ذلك ، يجب على البنك التأكد من العملاء وتذكيرهم باستمرار بقراءة العقد بالكامل وفحص الأنشطة التجارية للعميل والإشراف عليها بشكل دوري لتجنب حالة الأقساط غير المدفوعة.

ثانياً: واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، من حيث:

1) مجال الاستفادة من الدراسات السابقة: ويمكن تلخيص الإستفادة من الدراسات السابقة بما يأتي:

أ- الإستفادة منها في إثراء الجانب النظري في الدراسة الحالية.

ب- الإهتداء إلى المصادر والمراجع للإستفادة منها في الدراسة الحالية.

ت- أسهمت الدراسات السابقة في خلق تراكم معرفي للباحث والإطلاع على المواضيع التي تناولتها الأدبيات المالية في المجالات ذات الصلة.

2) أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة: إن أهم أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة، هي:

أ- تضمنت دراستنا الحالية تشخيص واقع التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية لعدد من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهو مالم تتناوله الدراسات السابقة. أي كان الاختلاف في الدولة التي تم اجراء الدراسة فيها، وفي سنوات الدراسة ايضاً.

ب- تضمنت دراستنا تعمقا في الجانب العملي؛ إذ تضمنت التحليل المالي للنسب (نسبة العائد على الاستثمار، نسبة ربحية وسيلة الاستثمار، الوزن النسبي لصيغة المرابحة، معدل النمو)، في حين تضمنت أغلب الدراسات السابقة تحديد أحكام وصور الفقهية للتمويل بالمرابحة، فضلاً عن تحليل لعلاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة فقط.

المبحث الثاني

الإطار النظري للتمويل بالمرابحة

تقدم المصارف الخدمات المالية الإسلامية على أنها وسيط مالي تتمثل وظيفته في التوسط بين المدخرين والمستثمرين وفي سبيل تحقيق ذلك فإن هذه المصارف تحتاج إلى صيغ بديلة عن صيغ الاقتراض بالفائدة.

وتعتبر المرابحة من أهم الأدوات التي تتخذ منها المصارف الإسلامية وسيلة نحو استثمار وتنمية الأموال، وسيتم التطرق إلى هذا الإطار وفق المحاور الآتية:

أولاً: تعريف المرابحة:

تعرف المرابحة لغة: من الربح (بكسر الراء) وهو النماء، والرِبح بالتحرك أي بفتح الراء والباء، والرَبَح والرباح (بفتح الراء) بمعنى النماء في التجر، وهو اسم ما ربحه، يقال رابحنه على السلعة مرابحة، أي أعطيته ربحاً(Ibn Mandoor,2005:103).

أما التعريف الاصطلاحي للمرابحة: فقد عرّفها الفقهاء السابقون بتعريفات كثيرة، وهي وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها تدور حول معنى واحد وهو: بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه (Al-Momani,2020:4).

وتعرف المرابحة بأنها البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر، ويتواعدان على تنفيذ هذا التفاوض، الذي يطلب بمقتضاه الآمر شراء سلعة لنفسه من المأمور، ويعد الآمر المأمور بشرائها منه وتربيحه فيها، على أن يعقد بيعاً بعد تملك المأمور للسلعة، وقد يتم هذا البيع مع عدم الإلزام للأمر بالشراء أو مع الإلزام به (Al-Hunaiti and Malahim, 2016: 768) .

كما ويعرف المرابحة بأنها اتفاق بين مشتري لسلعة معينة وبائع لها، بمواصفات معينة على اساس تكلفة السلعة اي ثمنها ومصاريفها، فضلاً عن هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع، وقد يتم تسليم السلعة في الحال أو في أجل معين، ودفع ثمن السلعة في الحال أو لاحقاً (Bin Haddou,2020:42). والمرابحة نوع خاص من البيع، حيث يذكر البائع صراحة تكلفة السلعة المراد بيعها، ثم يبيعها لشخص آخر بعد إضافة بعض الربح أو هامش الربح عليها (Usmani, 2010: 71).

وقد عرفها القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل، وذلك عند تعرضه لمعالجة بيوع الأمانة، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة (530) " المرابحة بيع بمثل الثمن الأول الذي اشترى به البائع مع زيادة ربح معلوم" (Al-Rafi'i and Youssef,2009:163).

أما من ناحية العمل المصرفي فيعرف بيع المرابحة على أنها قيام المصرف بشراء السلعة ما بناءً إلى الحاجة السوق إليها (بناء على دراسة أحوال السوق) أو عندما يتقدم أحد زبائن المصرف بطلب شراء سلعة معينة أو إستراداها من الخارج مثلا، ويتوعد بشرائها أو يبدي فيه رغبته في شرائه مرة ثانية من المصرف (Ben Hezia, 2012:87).

يمكن القول إن المرابحة تتمتع بأهمية كبيرة لدى المصارف الإسلامية من خلال قدرتها على اشباع رغبات الزبائن فيما يخص السلع وغيرها، إذ يمكن للزبون اللجوء إلى المصرف الإسلامي، ويطلب منه شراء سلعة معينة ذات مواصفات معينة عند الحاجة مقابل تعهده على سداد ثمن هذه السلعة بحسب الاتفاق بينه وبين المصرف الإسلامي (Abd al-Ridha,et.al , 2018:381) .

ثانياً: أهمية بيع بالمرابحة

إن البيع بالمرابحة حاز على جانب كبير من اهتمامات علماء الفقه، حيث إن لهذه الصيغة أهمية كبيرة ودور رئيس في عدة جوانب وهي (Muhammad and Abdullah,2012:5-4):

1. يعتبر التعامل بالمرابحة البديل عن الاقتراض بالربا، وبذلك تكون هذه الصيغة من الاستثمار مشروعا والتعامل بها مرضيا.
2. يمكن للأفراد من خلاله الحصول على المنتجات التي يحتاجون إليها، ودفع قيمتها على شكل أقساط شهرية أو ماشابه ذلك وقبل توافر القيمة المطلوبة.
3. دعم وتحفيز الأعمال في القطاع التجاري.

وتنطوي المرابحة أيضاً على أهمية واضحة تتمثل بالآتي (Abd al-Ridha,et.al , 2018:382):

1- المساهمة في تنشيط حركة البيع والشراء في الاسواق المحلية، من خلال توفير احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى رفع حجم الطلب الكلي والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي.
2- المساهمة في دعم الكفاءة الانتاجية للاقتصاد المحلي، من خلال توفير مستلزمات الانتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والالات والاجهزة بالنسبة للقطاعات الانتاجية.
3- المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي، من خلال توفير وسائل الانتاج وتصريف المنتجات المحلية، وايضاً تحقيق أعلى درجة من الترابط بين قطاعاته، مما يؤدي إلى تدعيم النشاط الاستثماري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: أنواع التمويل بالمرابحة

تنقسم المرابحة على قسمين هما (Touati,2016:227):

1- **المرابحة البسيطة:** يقصد بها شراء شخص ما سلعة معينة وبثمن معين ثم يبيعها لشخص آخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو يشتري لنفسه أولاً ثم يعرض ما اشتراه للبيع .
2- **المرابحة المركبة ويطلق عليها حديثا المرابحة للآمر بالشراء:** وهي بيع يطلب فيه شخص (الآمر بالشراء) من شخص آخر (المأمور بالشراء) بشراء سلعة معينة أو موصوفة بوصف معين، ويعده بشراء تلك السلعة منه بربح معين بعد أن يتملكها على أن يعقدا بعد ذلك عقدًا بالبيع، ويقوم الآمر بالشراء بدفع الثمن إما حالاً أو مؤجلاً أو مقسطًا، وهو المعمول به في الغالب أي يتم الدفع على أقساط شهرية، وهي الصيغة المتبعة من قبل المصارف الإسلامية في الوقت الراهن.

بالنسبة للفرق بين المرابحة المركبة والمرابحة البسيطة هي أنه في حالة المرابحة البسيطة يذكر البائع أو المورد السعر ولا يذكر التكلفة السلعة المراد بيعها، بينما في المرابحة المركبة يذكر للمشتري تكلفة الشراء، فضلاً عن هامش الربح (Ahmad & ur Rahman, 2013: 7). وايضا في المرابحة البسيطة يكون البائع مالكا للمبيع قبل وجود المشتري، فهو يتخذ المالك سببا للربح، بمعنى أنه يمتهن الامتلاك بقصد البيع والربح، وهذه مهنة التاجر التي يقوم بها هنا حقيقة، إذ إنه يخاطر في امتلاك المبيع وينتظر من يطلبه، بينما المرابحة للآمر

بالشراء يكون وجود المشتري المربح مسبقا هو سبب الامتلاك، فليس لدى البنك أي نية في الشراء لولا وجود هذا المشتري المربح، هذا يعني أن دوره الفعلي الذي يقوم به في المرابحة للآمر بالشراء هو عملية تمويل لا التجارة، ولذلك فهو لا يتحمل إلا مخاطرة ضئيلة في الواقع. (Al-Amin and Nasreen,2017:109).

رابعاً: خطوات التعامل بصيغة التمويل بالمرابحة مع المصارف الإسلامية:

هناك عدة خطوات يتم من خلالها عملية التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، تتمثل بالآتي (Al-Maghraby,2004:155) و (Al-Wadi and Samhan, 202:167) :

1) **طلب من قبل الزبون للتمويل بالمرابحة:** يقدم الزبون طلباً للمصرف الإسلامي يتضمن رغبته في شراء المصرف مواد أو آلات أو سلع معينة، ويحدد مواصفاتها والكمية المطلوبة بدقة كاملة، كما يحدد والتاريخ اللازم للحصول عليها.
2) **دراسة وتحليل طلب الزبون والاستعلام عنه:** وفي هذه المرحلة يقوم المصرف الإسلامي بدراسة هذا الطلب بالاستعلام عن السلعة للتأكد من توافرها بالكمية المطلوبة وبالمواصفات المطلوبة وبالسعر المحدد، وكذلك الاستعلام عن العميل (سمعته، خبرته، مركزه المالي ..... الخ) وتختلف هذه الدراسة من زبون إلى آخر، بحسب أهمية التمويل وحجمها ونوعية السلعة.
3) **تحديد تكاليف وأرباح وأقساط عملية التمويل بالمرابحة:** بعد إتمام الخطوة السابقة يقوم المصرف بإحتساب وتحديد قيمة السلعة وفقا لعروض البيع المقدمة من الموردين، ومن ثم يقوم المصرف بتحديد ربح من هذه العملية بعد اضافة كافة التكاليف التي يتكبدها مثل تكاليف النقل والتخزين والتفريغ والشحن والتكاليف الإدارية والتكاليف المتعلقة بالسعر الأصلي، بعدها يستطيع المصرف أن يحدد الأرباح التي سيحصل عليها وبحسب ما تم الاتفاق عليه مع الزبون.
4) **قبول عملية التمويل بالمرابحة من المصرف والزبون:** بعد إجراء الحسابات السابقة لعملية التمويل بالمرابحة من حيث التكاليف والأرباح وغيرها من الاجراءات، يمكن للمصرف الموافقة على عملية المرابحة تمهيدا للتحضير لمرحلة التنفيذ.
5) **تنفيذ عملية المرابحة:** بعد الموافقة على العملية، يدفع الزبون مبلغاً معيناً وبحسب الاتفاقية كدفعة مقدمة لإثبات جدية العقد ، ويقوم المصرف الإسلامي بتوفير السلعة المتفق عليها، ومن ثم يقوم المصرف بإبلاغ العميل بأن السلعة هي جاهزة للتسليم وبحسب الاتفاقية، وأخيراً يتم توقيع عقد المرابحة من قبل المصرف والزبون ويستلم الزبون السلعة.
6) **المتابعة والتقييم:** بعد تنفيذ عملية المرابحة واستلام الزبون للسلعة، يجب على المصرف متابعة الزبون للاستفسار عنه بشكل دوري، وإجراء زيارات ميدانية للوقوف على كافة المستجدات وتقديم النصح له إذا لزم الأمر، حتى لا يتعثر الزبون المرابح ويؤدي إلى توقفه عن الدفع إلتزاماته.

خامساً: شروط المرابحة

تخضع عقد بيع المرابحة للشروط الآتية (Sultan,Ebrahim,2011:3) (Al-Maghraby,2004:155):

1. يجب على البائع أن يذكر صراحة تكلفة السلعة المراد بيعها، بإضافة إلى هامش الربح المعلوم بحسب الاتفاق.
2. يجب ان يكون تحديد مقدار الربح في المرابحة بالتراضي بين الطرفين، إما في شكل مبلغ مقطوع أو نسبة معينة من الربح يتفق عليها وتم تحميله على التكلفة.
3. على البائع تضمين جميع المصاريف المتعلقة بالبضاعة ويحملها على كلفة الاساسية مثل تكاليف الشحن وتكاليف الرسوم الجمركية وغيرها من التكاليف، وبعد ذلك يقوم البائع باضافة هامش الربح على التكلفة الإجمالية.
4. المعرفة التامة بأحوال السوق وظروفه وانواع المنتجات محل التعامل، واماكن توزيع المنتجات واخلاقيات التجارة.
5. ان تكون المرابحة على شيء مملوك للبائع، اي له حق الملكية الذي يترتب بمجرد انعقاد العقد صحيحا حتى ولو لم يتم قبض او حيازة المبيع وتسليمه.

سادساً: الجوانب الاجتماعية و الأخلاقية والاقتصادية للعمل المتعلقة بعمليات المرابحة:

الجوانب الاجتماعية و الأخلاقية:

تتميز عمليات المرابحة بجوانب اجتماعية و أخلاقية في أسس التعامل في المجتمع، منها (Irsheed,2007:87):

1. الأمانة و عدم الخيانة أو الغش ، إذ إنها مبنية على السعر الأول للسلعة و قيمة الربح.
2. جدية البائع والمشتري وترسيخ سلوك الوفاء بالعهد والالتزام بالوعد كاخلاق في المجتمعات الإسلامية.
3. على البتئع إظهار العيوب في السلعة أو ما يكرهه فيها إذا علم البائع بذلك قبل التسليم.
4. الالتزام بالجوانب التشريعية، لأنه قد يتم تضمينها في تحديد قيمة الربح، أو مقابل الأجل في حال المرابحة لأجل.

الجوانب الاقتصادية

تتميز هذه الصيغة بجوانب اقتصادية عديدة منه (Al-Barasi,2018:76-75):

1. تمتاز صيغة التمويل بالمرابحة بنطاقها الواسع، حيث يمكن استخدامها في تمويل إحتياجات المستهلك التي لا تغطيها أشكال التمويل الأخرى.
2. يتميز بمخاطرها المنخفضة ودرجة عالية من الأمان، مقارنةً بصيغ التمويل الأخرى عالية المخاطر.
3. إن قلة الخبرة والكفاءة المهنية اللازمتين لدراسة مجالات العمل المختلفة وعدم الرغبة في تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات، كل ذلك أسهم بشكل كبير في الدفع نحو استثمار مبالغ في عمليات المرابحة.
4. قدمت هذه الصيغة البديل الشرعي لعمليات التمويل التقليدي قصير الأجل التي تمارسها المصارف التقليدية، والتي مكنت المصارف الإسلامية من الوقوف أمام المصارف التقليدية وساعدتها على تحقيق الارباح.

5. تعتبر المرابحة من أكثر اشكال التمويل سيولة من حيث إجراءاتها التشغيلية، وسهولة احتساب التدفقات النقدية الناتجة عنها، مما يمنح القدرة للمصرف على تخطيط وضع السيولة، مما يزيد من عامل الامان للمصرف.

6. تسهم المرابحة في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية على أساس شرعي، وخاصة فيما يتعلق بمواد البناء، مما يدعم الحركة العمرانية، ويساعد في حل العديد من مشاكل الاسكان التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية.

سابعاً: المعايير المقترحة لتقييم صيغة التمويل بالمرابحة:

وهي النسب التي تمثل العلاقة بين قيمة عنصرين أو أكثر من عناصر القائمة المالية في لحظة زمنية معينة، وعلى مدار الفترة المحاسبية نفسها تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم أداء الصيغ الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية (Muhammed,2010: 9-8) وقد تم إستخدام المقاييس التالية في هذه الدراسة من قبل الباحثين؛ لأنها النسب المالية الوحيد التي استطاع الباحثان الوصول إليها لقياس نشاط التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكالاتي:

1- معيار الربحية: يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، من خلال وسائل الاستثمار المختلفة، وهو من أهم مصادر الدخل في المصرف الإسلامي. ترجع أهمية الأرباح إلى كونها مصدر ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف، فضلاً عن أن الأرباح تمكن المصرف من زيادة الاحتياطيات وبالتالي مواجهة إي خسائر محتملة، حيث إنها إحدى وسائل زيادة رأس المال في المصارف. لذلك يعتبر معيار الربحية من أهم المعايير التي تقيس كفاءة استخدام وسائل الاستثمار. ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق العديد من المؤشرات منها (Qantakji,2015:680) :

أ- نسبة العائد على الاستثمارات: يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار مقارنة بإجمالي إيرادات الاستثمار للمصرف:

$$\text{نسبة العائد} = \frac{\text{ايرادات وسيلة الاستثمار}}{\text{إجمالي ايرادات الاستثمار بالمصرف}} \text{ X } 100$$

ب- نسبة ربحية وسيلة الاستثمار: يستخدم هذا المؤشر لقياس الأرباح الناتجة عن استخدام الأموال في تلك الاداة الاستثمارية.

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{ارباح وسيلة الاستثمار}}{\text{رصيد التمويل}} \text{ X } 100$$

2- معيار الاستثمار(التوظيف): يعد مؤشراً مهماً للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة ومدى تلبية احتياجات الزبائن، حيث لا تنتهي عملية منح الائتمان بمجرد منح الزبون التمويل المطلوب، بل يتطلب الأمر متابعة الزبون في السداد حتى يسترد المصرف أمواله مرة أخرى. ويمكن قياس هذا المعيار من خلال مجموعة من المؤشرات المالية من أهمها (Qantakji,2015:681):

أ- **الوزن النسبي للصيغة:** يستخدم هذا المؤشر لتحديد الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى التي يستخدمها المصرف.

$$\text{الوزن النسبي للصيغة} = \frac{\text{رصيد تمويل الصيغة}}{\text{إجمالي تمويل المصرف}} \text{ X } 100$$

ب- **معدل النمو** : يتم قياس معدل نمو استخدام وسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الاستثمارية الأخرى.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{رصيد التمويل الحالي} - \text{رصيد التمويل السابق}}{\text{رصيد التمويل السابق}} \text{ X } 100$$

المبحث الثالث

الإطار التحليلي لنسب التمويل بالمرابحة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل نسب التمويل بالمرابحة، وقد تم إجراء هذا التحليل للوقوف على كفاءة المصارف (عينة الدراسة) في استخدام الاموال المتاحة لديها من خلال وسيلة الاستثمار المتمثلة بالمرابحة ، وأيضاً بهدف إظهار الدور الذي يمارسه التمويل بالمرابحة في تعظيم ربحية المصارف. سيتم تحليل هذه النسب على النحو الآتي:

1- نسبة العائد على الاستثمار:

يبين الجدول رقم (2) نتائج التحليل لجميع المصارف (عينة الدراسة) بإستخدام نسبة العائد على الاستثمار. وتعبر هذه النسبة عن كفاءة المصارف في استخدام وسيلة التمويل بالمرابحة، وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة إيراد المرابحة المصرفية في تعظيم اجمالي ايرادات المصارف، وكلما ارتفعت دَلّ ذلك على زيادة مساهمة العائد من خلال التمويل بالمرابحة على تعظيم اجمالي الايرادات، والعكس صحيح.

أ- **التحليل بحسب المؤشر الكلي:** يظهر من جدول رقم (2) أن نسبة المؤشر الكلي لمعدل العائد **على الاستثمار لصيغة المرابحة** للمصارف (عينة الدراسة) بلغ (19.19%)، وخلال مدة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، وهذا يدل على ارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصيغة المرابحة في المصارف المبحوثة، الذي يعتبر مؤشراً ايجابياً على تطور كفاءة استخدام صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف المبحوثة. ليؤكد هذا التحليل صحة **الفرضية الفرعية الأولى**، والتي تنص على أن نسبة العائد على الاستثمار توفر المعلومات المناسبة لقياس نسبة عائد وسيلة الاستثمار المتمثلة بصيغة التمويل بالمرابحة مقارنة باجمالي ايرادات الاستثمار في المصارف (عينة الدراسة).

ب- **التحليل بحسب المؤشر الجزئي:** يوضح الجدول (2) نتائج المؤشر الجزئي، وكما يأتي:

1) تدل نتائج التحليل على أن المصرف **الوطني الإسلامي** حقق أعلى معدل لنسبة العائد على الاستثمار من بين المصارف التي شملتها الدراسة، حيث بلغ نسبة المتوسط الحسابي للمصرف المذكور (41.87%) وبإنحراف معياري (10.24). وهذا يوضح أن المصرف المذكور يتجه إلى استخدام الصيغة المذكورة بكفاءة أكبر من المصارف الأخرى، مما يعني أن المصرف **الوطني الإسلامي** يتجه إلى تعظيم اجمالي الايرادات من خلال تعظيم ايراد التمويل بالمرابحة. في حين تُشير النتائج أيضاً إلى أن مصرف **ايلاف الإسلامي** حقق

أقل مؤشر عائد على الاستثمار من بين المصارف التي شملتها الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور (0.92%) وبإنحراف معياري (0.50)، وهذا يدل على قلة كفاءة المصرف المذكور في استخدام الصيغة المرابحة من المصارف الأخرى ، مما يعني انخفاض اجمالي الايراداتها بسبب انخفاض ايراد التمويل بالمرابحة. بينما لوحظ أن المصارف الأخرى في عينة الدراسة لديها متوسط حسابي لنسبة العائد على الاستثمار تراوح بين (4.41%) و(36.66%) خلال مدة الدراسة، كما هو مبين في نتائج الجدول (2).

2) يتضح من الجدول (2) أن المصارف التي حققت أعلى مؤشر لمتوسط معدل العائد على الاستثمار لصيغة المرابحة هي المصارف الآتية، متسلسلة من الأعلى إلى الأدنى، على النحو الآتي: **(مصرف الوطني الإسلامي، المصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي، المصرف العراقي الإسلامي)** وبالنسب المرتبة على التوالي (41.87%، 36.66%، 12.10%)، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى كفاءة هذه المصارف المذكورة آنفاً في استخدام هذه الصيغة لتوليد الايرادات.

3) يوضح الجدول (2) أن المصارف التي حققت أدنى معدل نسبة العائد على الاستثمار بصيغة المرابحة هي المصارف الآتية، مرتبة من الأدنى إلى الأعلى، على النحو الآتي: **(مصرف ايلاف الإسلامي، ومصرف كوردستان الإسلامي)** وبالنسب المرتبة على التوالي (0.92%، 4.41%)، ويدل إنخفاض هذه النسبة على قلة كفاءة هذه المصارف المذكورة أعلاه في استخدام هذه الصيغة لتوليد الايرادات.

الجدول (2): نسبة العائد على الاستثمار لصيغة التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

ت	السنوات / المصارف	2015 (%)	2016 (%)	2017 (%)	2018 (%)	2019 (%)	M	S.D
1	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	28.32	34.82	48.09	44.36	27.71	36.66	9.26
2	مصرف ايلاف الإسلامي	1.52	1.14	1.15	0.34	0.47	0.92	0.50
3	المصرف العراقي الإسلامي	16.59	12.94	10.99	5.64	14.34	12.10	4.15
4	مصرف كوردستان الإسلامي	16.77	0.03	2.97	2.00	0.27	4.41	7.02
5	المصرف الوطني الإسلامي	58.59	44.29	33.76	38.24	34.48	41.87	10.24
	المتوسط العام						19.19	6.23

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 – 2019.

2- نسبة ربحية وسيلة الاستثمار بالمرابحة:

يتضح من الجدول رقم (3) نتائج التحليل لجميع المصارف المبحوثة من خلال نسبة ربحية وسيلة الاستثمار الخاصة بالمرابحة، إذ يبين لنا هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في توظيف امواله من خلال صيغة الاستثمار المتمثلة بالمرابحة.

أ- **التحليل بحسب المؤشر الكلي:** يوضح الجدول رقم (3) أن المؤشر الكلي لمتوسط نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) بلغ (7.15%) خلال فترة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 إلى 2019، ومن خلال هذه المؤشرات نلاحظ ارتفاع نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة في المصارف المبحوثة، وهذا يعتبر مؤشراً ايضا على قدرة المصرف في استخدام وسيلة الاستثمار. ويؤكد هذا التحليل **صحة الفرضية الفرعية الثانية**، والتي تنص على أن نسبة ربحية وسيلة الاستثمار توفر المعلومات المناسبة لقياس الارباح الناتجة عن استخدام الأموال في تلك الأداة الاستثمارية المتمثلة بصيغة التمويل في المصارف (عينة الدراسة).

ب- **التحليل بحسب المؤشر الجزئي:** تدل نتائج التحليل إلى أن مصرف **كوردستان الإسلامي** حقق أعلى مؤشر لنسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة من بين المصارف التي شملتها الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور نسبة (19.85%) وبإنحراف معياري (19.27) ويفسر هذا ارتفاع نسبة الارباح من خلال التمويل بالمرابحة في المصرف المذكور، وبالتالي يعتبر مؤشراً أيضا على قدرة المصرف في استخدام وسيلة الاستثمار الخاصة بالمرابحة، وتدل النتائج أيضاً على أن مصرف **ايلاف الإسلامي** حقق أقل مؤشر لنسبة ربحية لصيغة التمويل بالمرابحة من بين المصارف التي شملتها الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور ما نسبته (0.26%) وبإنحراف معياري (0.14) وهذا ما يفسر انخفاض نسبة الارباح من خلال التمويل بالمرابحة في المصرف المذكور، وبالتالي يعتبر مؤشر أيضا على قلة قدرة المصرف في استخدام وسيلة الاستثمار الخاصة بالمرابحة، في حين لُحظ أن المصارف الأخرى التي شملتها الدراسة قد بلغ المتوسط لنسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة لديها نسبة ما بين (8.74%) و(3.14%) خلال مدة الدراسة، وكما هو موضح في نتائج الجدول (3).

الجدول (3): نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

ت	السنوات / المصارف	2015 (%)	2016 (%)	2017 (%)	2018 (%)	2019 (%)	M	S.D
1	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	5.16	9.32	12.13	9.77	7.30	8.74	2.63
2	مصرف ايلاف الإسلامي	0.41	0.32	0.35	0.10	0.13	0.26	0.14
3	المصرف العراقي الإسلامي	3.69	3.49	3.34	1.67	6.72	3.78	1.83
4	مصرف كوردستان الإسلامي	15.27	0.09	37.92	42.06	3.90	19.85	19.27

ت	السنوات / المصارف	2015 (%)	2016 (%)	2017 (%)	2018 (%)	2019 (%)	M	S.D
5	المصرف الوطني الإسلامي	6.74	4.02	2.48	1.54	0.94	3.14	2.32
	المتوسط العام						7.15	5.24

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 – 2019.

3- الوزن النسبي للصيغة المرابحة:

وهي من النسب المهمة المستخدمة بوصفها مقياساً للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأمواله المتاحة، وتؤشر هذه النسبة مدى إعتماد المصارف الإسلامية على صيغة التمويل بالمرابحة في توظيف أمواله ونسبتها إلى صيغ التمويل الأخرى التي يعتمدها المصرف في استثماراته.

أ- **التحليل بحسب المؤشر الكلي:** يتضح من الجدول رقم (4) أن المؤشر الكلي لمتوسط الوزن النسبي لصيغة المرابحة للمصارف المبحوثة بلغ نسبة (66.83%) وخلال فترة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، مما يدل على ارتفاع نسبة إعتماد المصارف (عينة الدراسة) في توظيف أمواله من خلال صيغة التمويل بالمرابحة. ويؤكد هذا التحليل صحة **الفرضية الفرعية الثالثة**، والتي تنص على أن الوزن النسبي لصيغة المرابحة يوفر المعلومات المناسبة لتحديد الوزن النسبي لوسيلة الاستثمار مقارنة بالوسائل الأخرى التي يستخدمها المصارف (عينة الدراسة).

ب- **التحليل بحسب المؤشر الجزئي:** تدل نتائج التحليل إلى أن مصرف **جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي** حقق أعلى مؤشرٍ للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف التي شملتها الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للمصرف المذكور نسبة (97.36%)، وبإنحراف معياري (3.7)، ويدل هذا على اعتماد مصرف **جيهان** وبشكل كبير جداً على صيغة التمويل بالمرابحة في توظيف أمواله، وبالتالي كفاءته في استخدام أمواله، في حين تشير النتائج إلى أن مصرف ايلاف الإسلامي حقق أقل مؤشر للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف (عينة الدراسة) أيضاً؛ حيث تدل النتائج أان المتوسط الحسابي للمصرف المذكور بلغ نسبة (22.65%) وبإنحراف معياري (5.59)، مما يعني قلة كفاءة مصرف ايلاف الإسلامي على استخدام أمواله من خلال صيغة المرابحة. بينما لُحظ أن المصارف الأخرى التي شملتها الدراسة، قد تراوحت نسبة المتوسط الحسابي لديها لنسبة الوزن النسبي لصيغة المرابحة ما بين (93.35%) و(47.17%) خلال مدة الدراسة، وكما هو مبين في نتائج الجدول (4).

كما يوضح الجدول (4) الوزن النسبي المرتفع لصيغة المرابحة للمصارف التالية، مرتبة من الأعلى إلى الأدنى على التوالي: **(مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي، والمصرف الوطني الإسلامي، ومصرف كوردستان الإسلامي)** وخلال فترة الدراسة؛ وهذا يدل على الكفاءة العالية لهذه المصارف في استخدام أموالها

المتاحة. أما المصارف الأخرى (عينة الدراسة)، فإن إنخفاض نسبة الوزن النسبي لصيغة المرابحة لديها تؤدي إلى قلة الكفاءة لديها في استخدام اموالها المتاحة من خلال صيغة التمويل بالمرابحة.

الجدول (4) الوزن النسبي للصيغة المرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

ت	السنوات / المصارف	2015 (%)	2016 (%)	2017 (%)	2018 (%)	2019 (%)	M	S.D
1	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	100	99.71	99.59	96.12	91.39	97.36	3.70
2	مصرف ايلاف الإسلامي	17.98	27.93	27.07	24.77	15.50	22.65	5.59
3	المصرف العراقي الإسلامي	54.42	50.88	51.05	48.90	30.61	47.17	9.47
4	مصرف كوردستان الإسلامي	86.42	64.90	42.25	82.69	91.93	73.64	20.26
5	المصرف الوطني الإسلامي	100	100	100	89.24	77.50	93.35	10.01
	المتوسط العام						66.83	9.80

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 – 2019.

4- معدل النمو:

معدل النمو هو أحد الأهداف التي تسعى المصارف على إختلاف أنواعها إلى تحقيقها، إذ تقوم المصارف بإعداد كافة السياسات والبرامج والإستراتيجيات المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف. لذلك، فإن معدل نمو التمويل صيغة المرابحة تعتبر مقياس للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة.

يتضح من الجدول رقم (5) أن المؤشر الكلي لمتوسط معدل نمو التمويل بالمرابحة للمصارف التي شملتها الدراسة بلغ (14%-) وخلال فترة الدراسة والتي بلغت (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، وهذا يشير إلى انخفاض نسبة اعتماد المصارف (عينة الدراسة) على صيغة التمويل بالمرابحة في استثماراته. ونلاحظ أن أعلى متوسط نمو المرابحة كان للمصرف **الوطني الإسلامي** بنسبة (2%)، وهذه النسبة فاقت المعدل العام لعينة الدراسة، مما يدل على كفاءة هذا المصرف في استخدام الأموال المتاحة من خلال صيغة المرابحة. أما ادنى متوسط لمعدل نمو التمويل بالمرابحة فكان لمصرف **كوردستان الإسلامي** بنسبة سالبة (43%-)، وهذا يدل على ضعف كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة من خلال صيغة المرابحة. ويؤكد هذا التحليل صحة **الفرضية الفرعية الرابعة**، والتي تنص على أن معدل نمو صيغة التمويل بالمرابحة توفر المعلومات المناسبة للحكم على كفاءة المصارف (عينة الدراسة) في استخدام الأموال المتاحة.

ويتضح من الجدول ايضاً أن المصارف: (المصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي، ومصرف العراقي الإسلامي، ومصرف ايلاف الإسلامي) قد حققت معدل نمو سالب لصيغة التمويل بالمرابحة، حيث بلغت على

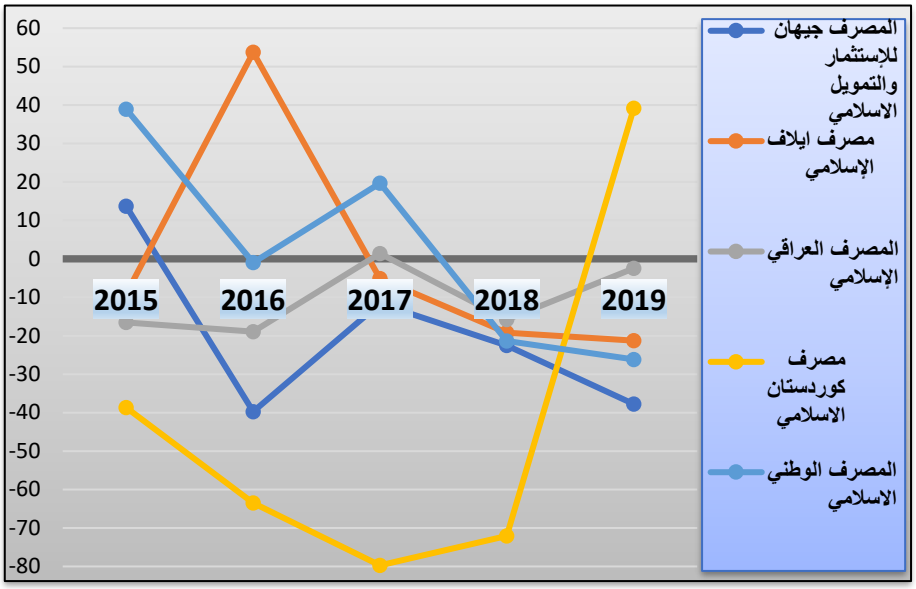
التوالي (20%-، 10%- ،0%)، وهذا يدل على قلة اعتماد هذه المصارف في استخدام وسيلة الاستثمار المتمثلة بالتمويل بالمرابحة مقارنة بالوسائل الاستثمارية الأخرى.

الجدول (5) معدل نمو صيغة المرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

ت	السنوات / المصارف	2015 (%)	2016 (%)	2017 (%)	2018 (%)	2019 (%)	M	S.D
1	مصرف جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	14	−40	−12	−23	−38	−20	22
2	مصرف ايلاف الإسلامي	−9	54	−5	−19	−21	0	31
3	المصرف العراقي الإسلامي	−17	−19	1	−16	−2	−10	9
4	مصرف كوردستان الإسلامي	−39	−63	−80	−72	39	−43	48
5	المصرف الوطني الإسلامي	39	−1	20	−21	−26	2	27
	المتوسط العام						−14	28

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2015 – 2019.

ويعبر الشكل (2) عن سلوك مؤشر النمو وسيلة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) للفترة من 2015 ولغاية 2019. يتضح من الشكل أن مسار منحنى معدل النمو وسيلة التمويل بالمرابحة في جميع مصارف الإسلامية المبحوثة وخلال فترة الدراسة غير مستقر، حيث تبين أن هناك تذبذباً كبيراً في منحنى مصرف كوردستان الإسلامي، وتشير النتائج إلى إن بداية منحنى هذا المصرف، وهي سنة (2015) كانت من نقطة سالبة وبنسبة كبيرة وهي (39%-)، واستمر هذا التراجع حتى سنة 2018، ثم وفي سنة (2019) نلاحظ أن هناك إرتفاعاً كبيراً في منحنى مصرف كوردستان إسلامي، حيث وصل إلى نقطة موجبة بنسبة (39%)، وهو مؤشر جيد على ارتفاع معدل نمو وسيلة التمويل بالمرابحة في المصرف المذكور. وكما هو موضح في الشكل (2). أما بالنسبة للمصارف الأخرى، فنلاحظ انخفاضاً في منحنى معدل نمو وسيلة التمويل بالمرابحة، خاصة في السنوات (2016، 2018، 2019)، مما يشير إلى أن هذه المصارف لم تعتمد على صيغة التمويل بالمرابحة في هذه السنوات، وبالتالي، قلة كفاءتها في استخدام أموالها المتاحة من خلال هذه صيغة.



الشكل (2) معدل نمو التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) للفترة 2015 لغاية 2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الواردة في الجدول (5).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

بناءً على تحليل متغير الدراسة؛ يعرض المبحث الحالي أهم الاستنتاجات والمقترحات. وكما يأتي:

أولاً: إستنتاجات:

1. تبين من الدراسة أن المرابحات بالنسبة للمصارف الإسلامية أهم فقرات الائتمان الإسلامي بسبب الدور الكبير الذي تؤديه هذه الأداة في توفير احتياجات السوق المختلفة، فضلا عن إشباع الحاجات الاستهلاكية لمختلف الزبائن.
2. اتضح من الدراسة أن المرابحة الإسلامية تسهم في دعم المشاريع الاقتصادية والصناعية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج بما يسهم في دعم الاقتصاد ودفع عجلة الاستثمار في البلدان وتحقيق أفضل المكاسب المالية للمصارف الإسلامية.
3. تبين من النتائج ارتفاع معدل العائد على الاستثمار لصيغة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية المبحوثة، والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً، ويدل على تطور كفاءة استخدام صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف (عينة الدراسة). حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن مصرف **الوطني الإسلامي** حقق أعلى مؤشر لنسبة العائد على الاستثمار من بين المصارف المبحوثة.

4. اتضح من النتائج أن هناك ارتفاعاً في نسبة ربحية وسيلة التمويل بالمرابحة في المصارف المبحوثة، وهذا يعتبر مؤشر ايضا على قدرة المصرف في استخدام هذه الوسيلة الاستثمارية، حيث حقق مصرف **جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي** أعلى مؤشرٍ للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف المبحوثة.
5. تبين من الدراسة إن هنالك ارتفاعاً في نسبة إعتماد المصارف المبحوثة في توظيف أموالها من خلال صيغة التمويل بالمرابحة. حيث تُشير نتائج التحليل إلى أن مصرف **جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي** حققا أعلى مؤشرٍ للوزن النسبي لصيغة المرابحة من بين المصارف المبحوثة.
6. تبين من نتائج الدراسة أن المؤشر الكلي لمتوسط نسبة نمو التمويل بالمرابحة للمصارف (عينة الدراسة) كان بنسبة سالبة وخلال مدة الدراسة والبالغة (5) سنوات من 2015 لغاية 2019، وهذا يدل انخفاض نسبة اعتماد المصارف المبحوثة على صيغة التمويل بالمرابحة في استثماراته.

ثانياً: المقترحات

1. ضرورة الإهتمام بتحديد وتقويم صيغة التمويل بالمرابحة من قبل المصارف الإسلامية العراقية، لأنها تعد من أهم الصيغ الاستثمارية والأكثرها تطبيقا في الصناعة المصرفية الإسلامية، فمن خلال هذه الصيغة يستطيع المصرف تمويل الأنشطة الاستثمارية في مجال الصناعة والتجارة، وكذلك تمويل الاحتياجات الشخصية لمختلف الزبائن.
2. يجب على المصارف الإسلامية العراقية التركيز على تعظيم نسبة العائد على الاستثمار من خلال الاستثمار في صيغة التمويل بالمرابحة، لأنه كلما أرتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى تعظيم اجمالي ايرادات المصارف.
3. ضرورة قيام المصارف الإسلامية العراقية بالاعتماد أكثر على صيغة التمويل بالمرابحة في توظيف امواله، لأنها تعد كمقياس للحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأمواله المتاحة.
4. يجب على المصارف المبحوثة التي حققت معدل نمو سالب لصيغة التمويل بالمرابحة، إعادة النظر في سياساتها الاستثمارية باستخدام هذه الصيغة، لتحسين كفاءة استخدامها للأموال من خلال وسيلة التمويل بالمرابحة، وذلك لتحقيق أرباح أكثر عند زيادة معدل نمو هذه الصيغة.

Reference

Abd al-Ridha and others, Mustafa Salam Abd al-Ridha, Alia Kazem, Qasim Hamid Nasser, (2018), Islamic Murabaha and its impact on Islamic banking liquidity risk - An applied study in my national bank and Elaf al-Islam, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume 10, number 4.

Ahmad & ur Rahman, Rashid, Ata, (2013), An Introduction to Islamic Modes of Financing for Elimination of Interest Based transactions in Banking Sector of Pakistan, Al-Idah Shaykh Zayed Islamic Centre University of Peshawar 2(27).

Al-Amin and Nasreen, Halmous, Kiziz, (2017), Murabaha sale to the person who ordered the purchase - a study in the concept, procedures and legal controls, Al-Imtiaz Journal for Economics and Management Research, Vol. 1, No. 1.

Al-Barasi, Abd al-Salam Hussein Saleh, (2018), The extent to which Libyan commercial banks adhere to the banking standard No. (1) Regulating the sale of Murabaha and its compatibility with the standards of the Islamic Accounting and Auditing Organization, Master's thesis, University of Benghazi, Faculty of Economics, Libya.

Al-Maghraby, Abdel Hamid Abdel Fattah, (2004), Strategic Management in Islamic Banks, King Fahd National Library, Islamic Research and Training Institute, Jeddah - Saudi Arabia.

Al-Momani, Israa Moussa, (2020), Reverse Murabaha: its truth, images and jurisprudential rulings, Journal of the Islamic University of Sharia and Legal Studies, University of Jordan, Journal 28, No. 3.

Al-Hunaiti and Malahim, Hana Muhammad, Sari Suleiman, (2016), the impact of the murabaha price on the financial performance of Islamic banks operating in Jordan for the period 2000-2013, The Jordanian Journal of Business Administration, Volume 12, Issue 4.

Al-Rafi'i and Youssef, Ali Kazem, Etidal Abdul-Baqi, (2009), What is Murabaha Banking Sale, Journal of Economic Sciences, Iraq, Volume 6, Issue 23.

Al-Wadi and Samhan, Mahmoud Hussein, Hussein Muhammad (2012), Islamic Banks, Dar Al-Masira for Publishing, Distribution and Printing, fourth edition, Amman, Jordan.

Ben Hezia, Sarah, (2012), Fundamentals of Islamic Banking, Master Thesis, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi, Algeria.

Bin Haddou, Fouad, (2020), the jurisprudential and economic view of the financing formula Murabaha sale to the purchase orderer in Islamic banks, Value Added Journal of Business Economics, University Center Ahmed Zabagha - Relizane - Algeria, Volume 1, Issue 2.

Ibn Mandoor, Abi Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad Bin Makram, (2005) Lisan Al-Arab, Part 4, Dar Al-Kutub Al-Ilmia for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.

Irsheed, Mahmoud Abdel-Karim, (2007), The Comprehensive in the Transactions and Operations of Islamic Banks, Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution, the second volume, Amman, Jordan.

Kanakji, Samer Mazhar, (2015), The Finance Industry in Islamic Banks and Financial Institutions, Dar Abi Al-Fida International for Publishing, Distribution and Translation, second edition, Hama, Syria.

Muhammad and Abdullah, Saad Abd, Hamoudi, (2012), Murabaha sale contract in Islamic banks, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, Volume 1, Issue 31.

Muhammed, Abd al-Salam Abdullah, (2010), The Experience of the Jumhouria Bank in Murabaha Sale for a Purchase Order - An Analytical Evaluation Study, the Second Islamic Financial Services Conference, Academy of Graduate Studies / Tripoli - Libya.

Sultan, Hussam (2011)"Murabaha", SSRN Electronic Journal, university Bangor, United Kingdom.

The bank's final accounts reports (study sample) for the period from (2015-2019), published on the Iraq Stock Exchange website.

The tenth annual report of the Iraqi Stock Exchange for the year 2018.

Touati, Osama Moftah, (2016), the extent to which Libyan banks comply with the banking standard No. (1) Regulating Murabaha operations for internal purchase order and its compatibility with Financial Accounting Standard No. (2), Journal of Economic and Political Sciences, Faculty of Economics and Trade Zliten / Asmarya University Islam, issue 7.

Usmani, M.Taqi, (2010), Introduction to Islamic Finance, Adam Publishers & Distributors, New Delhi Idara Isha'at-E-Diniyat.